الأكاديمية للدراسات
الإجتماعية والإنسانية

المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) بين مزايا وصعوبات التطبيق – دراسة حالة الجزائر –

The International Accounting Standards (IAS/IFRS) between the Advantages and Difficulties of Application - Case Study of Algeria -

[أ] أ. بكيحل عبد القادر، [ب] أ. د. كتوش عاشور
[أ] أستاذ مساعد قسم «أ» كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير-جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف- gmail.com@bekihal
عضو بمخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية
[ب] أستاذ التعليم العالي كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير -جامعة حسيبة بن بوعلي بالشلف-

ملخص

المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) هي نتيجة لتوافق محاسبي دولي يسمح بتوفير معلومة مالية موثوق بها وقابلة للمقارنة دوليا، بما يساعد المستثمرين في اتخاذ القرارات في الأسواق المالية الدولية. وتم تبني هذه المعايير في العديد من الدول من بينها دول الاتحاد الأوروبي، والجزائر كذلك لم تتأخر واعتمدتها من خلال إعداد النظام المحاسبي المالي المستمد منها والمتوافق معها، وذلك لسد نقائص المخطط الوطني للمحاسبة وتحديثه من جهة، ومن جهة أخرى جعل المعلومة المحاسبية والمالية في الجزائر قابلة للمقارنة دوليا، إلا أن هذه المعايير صممت بالأساس للتطبيق في المؤسسات الكبيرة والمدرجة بالبورصة، بينما المؤسسات الجزائرية في غالبيتها صغيرة ومتوسطة وغير مدرجة بالبورصة، لذلك كان لها انعكاسات وصعوبات في تطبيقها بالجزائر، خاصة وأنها مستمدة من النموذج المحاسبي الأنكلوسكسوني وتختلف بشكل كبير عن المخطط الوطني للمحاسبة المطبق سابقا.

الكلمات الدالة: المحاسبة، المعلومة المالية، المعايير المحاسبية الدولية، النظام المحاسبي المالي.

Abstract

The International Accounting Standards (IAS/IFRS) are the result of the international accounting harmonization, which allows to provide reliable financial information and comparable internationally, which helps investors to take decisions in the International Financial Markets, and these standards have been adopted in many countries including the European Union. Algeria also has adopt the new Financial Accounting System which is inspired from these international standards, to fill the shortcomings of the National Accounting Plan and modernize it on the one hand, and on the other hand, to make the accounting and financial information in Algeria internationally comparable. However, these standards are designed primarily to apply on large and big enterprises and listed companies in the stock market, but in Algeria, there are many difficulties to apply these standards because most of these companies are small and medium-sized and unlisted, also these standards are derived from the Anglo-Saxon Accounting Model and differ completely from the Accounting System applied previously.

Keywords: *Accounting, financial information, International Accounting Standards, Financial Accounting System.*

مقدمة

أدت العولمة المتسارعة وانفتاح الأسواق المالية الدولية وما صاحبه من انتقال رؤوس الأموال بين دول العالم، إلى التأثير على المحاسبة، حيث برزت مشاكل وصعوبات ناجمة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين دول العالم، وفرض كل دولة التقيد بالقواعد المحاسبية المطبقة بها على المؤسسات الراغبة في الدخول إلى أسواقها المالية، وقد صعب ذلك من دخول المؤسسات إلى أسواق مالية دولية متطورة، فضلا عن الصعوبات التي تجدها الشركات متعددة الجنسيات التي لديها فروع في أنحاء العالم وتطبق أنظمة محاسبية غير متجانسة. وقد أفرز هذا الوضع صعوبة إنتاج معلومات مفهومة وموثوق بها من طرف المستثمرين في الأسواق المالية الدولية،

وجعلت هذه الاختلافات من المحاسبة في قمة الاهتمام، وبدأ السعي للعمل على توحيدها، ونتج عن ذلك ظهور المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) سنة 1973.

وبدأت عدة دول في تطبيق هذه المعايير على رأسها دول الاتحاد الأوروبي منذ سنة 2005، وبدورها الجزائر لم تبق في منأى عن ذلك وقامت بتبنيها في إطار الإصلاح المحاسبي، بإعداد النظام المحاسبي المالي Système Comptable Financier (SCF) المستنبط من هذه المعايير والمتوافق معها، وهو ما يستدعي طرح إشكالية البحث الموالية: ما هي المزايا والصعوبات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية بالجزائر ؟ وقصد الإلمام بجوانب هذا الموضوع، تم تقسيم هذا البحث إلى المحورين الرئيسيين الموالين:

ـ التوجه نحو المعايير المحاسبية الدولية، الأسباب والنتائج.

ـ تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر بين المزايا والصعوبات.

المحور الأول: التوجه نحو المعايير المحاسبية الدولية، الأسباب والنتائج

في إطار الإصلاح المحاسبي الذي قامت به الجزائر، تم التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية من خلال النظام المحاسبي المالي، وذلك من أجل سد نقائص المخطط السابق من جهة، ومن جهة أخرى للتماشي مع متطلبات اقتصاد السوق والانفتاح الاقتصادي في ظل العولمة التي دفعت بالمحاسبة إلى تعقيدات، جعلت من الضروري أن يتم العمل على توفيقها دوليا من خلال المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS).

أولا: المعايير المحاسبية الدولية كنتيجة لتوافق محاسبي دولي

لقد واجهت المؤسسات التي تبحث عن رؤوس الأموال خارج أسواقها المالية المحلية، وكذلك المستثمرين الراغبين في تنويع استثماراتهم عالميا العديد من المشاكل الناجمة عن الفوارق المحاسبية بين الدول،[1] حيث كان يمكن التمييز في البيئة العالمية للمحاسبة بين اتجاهين بارزين للتطبيقات المحاسبية، ولدا نموذجين مختلفين للتوحيد المحاسبي، وهما نموذج التوحيد المحاسبي الأنكلوسكسوني ونموذج التوحيد المحاسبي الأوروبي.[2] وأثر هذا الاختلاف على المؤسسات التي تسعى للحصول على رؤوس الأموال والفرص الاستثمارية عبر الحدود، حيث كان يجب عليها تكييف قوائمها المالية مع القواعد المحاسبية للبلد الذي تسعى للإدراج في بورصته، وما يتطلبه ذلك من تحمل تكاليف إضافية. كما أثر هذا الاختلاف على المستثمرين، بصعوبة فهم القوائم المالية للمؤسسات وعدم قابلية مقارنتها دوليا، لأنها أعدت بطرق محاسبية مختلفة. وعليه، فإن ضرورة حماية هذه الاستثمارات والحفاظ على ثقة المستثمرين عبر العالم، كانت دافعا أساسيا لإحداث توافق محاسبي دولي (Harmonisation)، يؤدي إلى تبني مجموعة موحدة من المبادئ والمعايير المحاسبية الموثوق بها والمعترف بها عالميا، أي توحيد دولي للمحاسبة (Normalisation)، تجعل من القوائم المالية للمؤسسات قابلة للمقارنة بغض النظر عن دولة المؤسسة المصدرة لها، وهو ما يساعد المستثمرين في اتخاذ قراراتهم بكل شفافية وموثوقية.

لأجل ذلك تم سنة 1973 تأسيس لجنة المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards Committee (IASC) لتطوير معايير محاسبية عالمية، وتحقيق التوحيد في المبادئ المحاسبية المستخدمة في عملية التقرير المالي دوليا،[3] وبدأت في إصدار المعايير الدولية للمحاسبة International Accounting Standards (IAS) حتى أفريل 2001، وهو التاريخ الذي تم فيه تغيير اسم اللجنة إلى مجلس المعايير المحاسبية الدولية International Accounting Standards Board (IASB) وتغيير اسم المعايير الصادرة إلى المعايير الدولية للتقرير المالي International Financial Reporting Standards (IFRS)، وتم تبني هذه المعايير من طرف عدة دول وخاصة دول الاتحاد الأوروبي التي بدأت في تطبيقها في 01 جانفي 2005[4].

ثانيا: أسباب ودواعي ظهور المعايير المحاسبية الدولية

كان من أهم الأسباب التي أدت إلى ظهور المعايير المحاسبية الدولية هي المشاكل المنجرة عن اختلاف التطبيقات المحاسبية بين دول العالم، وفرض كل دولة تطبيق معاييرها المحاسبية المحلية على المؤسسات والأسواق المالية لديها، مما صعّب على المستثمرين الدوليين الباحثين عن اختيار الاستثمارات في مختلف البورصات العالمية، قراءة وفهم قوائم مالية معدة بمبادئ محاسبية مختلفة، حيث إن اختلاف القواعد المحاسبية المطبقة في العالم من بلد إلى آخر، يؤدي إلى وجود عدة مشاكل، تتمثل أساسا فيما يلي:[5]

- مشكل يخص إعداد القوائم المالية المجمّعة (consolidés) التي تعدها مؤسسة لها فروع وشركات تابعة في دول أخرى، حيث إن كل فرع يطبق القواعد المحاسبية التي تفرضها عليه الدولة التي يكون موجودا فيها، وعلى المؤسسة الأم تحويل القوائم المالية لمجموع فروعها إلى قوائم معدة وفق المعايير والمبادئ المحاسبية المعتمدة في البلد الذي تتبع له المؤسسة الأم ويقع فيه مقرها.

- غياب مجال للمقارنة (comparabilité) بين المعلومة المالية الصادرة عن مختلف المؤسسات في العالم، مما يؤدي إلى عدم التجانس في مخرجات المؤسسات من المعلومات المحاسبية والمالية الموجهة للمستعملين، ويؤدي ذلك إلى ضعف جودة هذه المعلومات، وتأثيرها على قرارات مستعمليها.

- تسعى بعض المؤسسات إلى التوجه نحو الأسواق الخارجية للاستثمار بالبورصات العالمية، وهذا يتطلب منها إعداد مجموعة من التقارير والقوائم المالية وفق المعايير المحاسبية المطبقة في البلد الذي ترغب بالاستثمار فيه، ويعتبر ذلك مكلفا لهذه المؤسسات.

ويذكر في هذا السياق ما حدث للمؤسسة الألمانية دايملر بنز "Daimler-Benz" سنة 1993، عندما أرادت الدخول إلى بورصة نيويورك بالولايات المتحدة الأمريكية، حيث كان لزاما على

هذه المؤسسة إعادة معالجة ومطابقة قوائمها المالية المقدمة وفق مبادئ المحاسبة الألمانية، بالاستناد إلى المعايير المحاسبية الأمريكية المتمثلة في المبادئ المحاسبية المقبولة عموما (US GAAP) United States Generally Accepted Accounting Principles)، وقد أظهرت عمليات المطابقة التي قامت بها المؤسسة فروقات جوهرية، ففي نفس السنة ووفق المحاسبة الألمانية حققت المؤسسة ربحاً قدر بحوالي 615 مليون مارك، بينما كانت النتيجة حسب المبادئ المحاسبية الأمريكية خسارةً بحوالي 1839 مليون مارك.[6]

ثالثا: النظام المحاسبي المالي الجزائري في ظل المعايير المحاسبية الدولية

في إطار الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، كان لابد للجزائر من إجراء إصلاح على المخطط الوطني للمحاسبة (Plan Comptable National PCN) لسنة 1975، بسبب عدم مسايرته للتطورات الحاصلة في الميدان الاقتصادي وطنيا ودوليا، بحيث لم تصبح المحاسبة وسيلة للإثبات وتحديد الضريبة فقط، وإنما أداة ضرورية لأطراف عديدة على رأسها المستثمرين من أجل اتخاذ القرارات الاقتصادية وإجراء المقارنات بين المؤسسات، لذلك، وجب إصلاحه لتكييفه مع البيئة الوطنية والدولية في ظل الانفتاح الاقتصادي، وحتى تكون فعالية لهذا الإصلاح تم الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية لموثوقيتها والمصداقية التي تتمتع بها دوليا، وكذلك لاقتصاد الزمن والجهد والتكلفة.

رابعا: دواعي الإصلاح المحاسبي في الجزائر

ترجع أهم أسباب التوجه نحو تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر إلى سببين رئيسيين، الأول هو النقائص التي صار يعاني منها المخطط الوطني للمحاسبة، الذي يتوافق مع الاقتصاد المخطط وليس اقتصاد السوق،[7] فرغم المزايا التي توفر عليها، إلا أنه بقي يعاني من عدة نقائص في ظل التحولات التي شهدتها الجزائر، باعتبار أن المخطط الوطني للمحاسبة صمم أساسا في فترة الاقتصاد المخطط لتوفير متطلبات الدولة من المعلومات، بما يفيدها في تحديد الضرائب المفروضة على المؤسسات، غير أن اقتصاد السوق يتطلب توفير معلومة مالية مفيدة لعدة أطراف تتعامل مع المؤسسة في مقدمتها المستثمرون. أما السبب الثاني، فيمس الاختيار الدولي الذي يقرب الممارسات المحاسبية في الجزائر بالممارسات العالمية،[8] والتكيف مع متطلبات الانفتاح الاقتصادي بانتشار العولمة وتوسعها في الاقتصاديات الدولية، والتي نتج عنها ظهور معايير محاسبية عالمية موحدة، مطبقة في عدة دول من العالم، وهو ما فرض على عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر حتى تكون لها فعالية، أن تأخذ بعين الاعتبار البيئة الوطنية بمعالجة مختلف نقائص المخطط الوطني للمحاسبة، والبيئة الدولية بالأخذ بعين الاعتبار المعايير المحاسبية الدولية، لما تتميز به هذه المعايير من جودة ومعلومة موثوق بها ومفهومة وقابلة للمقارنة دوليا.

خامسا: النظام المحاسبي المالي كنتيجة لتبني المعايير المحاسبية الدولية

قامت الهيئة المكلفة بالتوحيد المحاسبي في الجزائر المتمثلة في المجلس الوطني للمحاسبة (Conseil National de la Comptabilité CNC)، في إطار الإصلاح المحاسبي بالتخلي عن المخطط الوطني للمحاسبة وتبني نظام محاسبي جديد مستمد من المعايير المحاسبية الدولية، حتى تكون هناك فعالية للإصلاح، وقد تم ذلك بإعداد النظام المحاسبي المالي (SCF)، الذي صدر بموجب القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي[9]، والمطبق منذ سنة 2010، بشكل يجعل من المعلومة المالية الصادرة عن المؤسسات الخاضعة له تكون موثوق بها وقابلة للمقارنة على الصعيد الوطني والدولي، ويتوافق النظام المحاسبي المالي بشكل كامل مع المعايير المحاسبية الدولية ويختلف جذريا مع المخطط الوطني للمحاسبة لسنة 1975 [10].

ومن الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي وضع أدوات تتكيف والبيئة الجديدة للجزائر التي تولدت على إثر الإصلاحات الاقتصادية والعلاقات الارتباطية الجديدة لها، خاصة دخولها في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي والتقدم الملحوظ الذي يميز المفاوضات مع المنظمة العالمية للتجارة، إضافة إلى ذلك الرغبة الملحة في تلبية حاجيات المستعملين الجدد للمعلومة المحاسبية والمالية خاصة المستثمرين المحليين أو الدوليين.[11]

المحور الثاني: تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر بين المزايا والصعوبات

كان لتطبيق النظام المحاسبي المالي انعكاسات إيجابية وأخرى سلبية، فلكونه مستلهم من معايير محاسبية دولية سارعت إلى تطبيقها العديد من الدول بالنظر إلى منافعها المتعددة، فتستفيد الجزائر كذلك من هذه المنافع، غير أن الاختلاف الكبير بين المخطط الوطني للمحاسبة المطبق سابقا والنظام المحاسبي المالي ذي الخلفية الانكلوسكسونية، كان له انعكاسات حتمية على مختلف الجوانب التي لها علاقة بالمحاسبة في الجزائر.

أولا: مزايا تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر

يؤدي تطبيق المعايير المحاسبية الدولية إلى توحيد المبادئ والقواعد المحاسبية، وإعداد قوائم مالية تنتج معلومة مالية سهلة الفهم وموثوقا بها وقابلة للمقارنة بين المؤسسات على المستوى الدولي، بما يفيد المستثمرين في اتخاذ القرارات الاقتصادية ويسهل كذلك من دخول المؤسسات إلى الأسواق المالية المختلفة.

1- توفير معلومات مطلوبة من المستثمرين

من أكبر المزايا التي تقدمها المعايير المحاسبية الدولية هي إمكانية مقارنة المعلومات المالية دوليا، وتستبعد هذه المقارنة سوء الفهم حول إمكانية الاعتماد على القوائم المالية الأجنبية، وتزيل أحد أهم معوقات تدفق الاستثمارات الدولية،[12] خاصة

وأن من أهم أسباب ظهور هذه المعايير والأهداف التي تسعى إليها هو إرضاء المستثمر بالدرجة الأولى، بإعطائه معلومات مطلوبة سهلة القراءة من المحللين الماليين، وهو ما يزيد من ثقة المتعاملين في الأسواق المالية الدولية تجاه القوائم المالية ويخفض من تكلفة رأس المال،[13] التي تعتبر من أهم محددات قرار الاستثمار. ويساعد تطبيق النظام المحاسبي المالي المؤسسات الجزائرية من جانب التمويل كذلك بطريقة غير مباشرة، من خلال إجبارها على تقديم معلومات تهم المستثمرين، خاصة بالنسبة للمؤسسات التي لها استراتيجيات للاستثمار في خارج الجزائر.

كما تستفيد الشركات متعددة الجنسيات والمؤسسات التي تستثمر في الجزائر من خلال الفروع التابعة لها من تكييف البيئة المحاسبية في الجزائر مع البيئة المحاسبية الدولية، ويسهل عليها ذلك مراقبة فروعها بشكل أفضل ويخفض عنها تكاليف ترجمة القوائم المالية والتدقيق لفروعها، ويسهل عليها إعداد قوائم مالية مجمّعة، وكذلك بالنسبة للبنوك والمقترضين ترتفع درجة الثقة لديهم في القوائم المالية.[14]

2ـ تحسين جودة المعلومة المالية

تبرز جودة المعلومة المالية من كونها تكون مفهومة، موثوقا بها وقابلة للمقارنة دوليا، وتكون أداة هامة في اتخاذ القرارات الاقتصادية لعدة أطراف أهمها المستثمرون، وهو ما تتوفر عليه المعايير المحاسبية الدولية، التي تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة، وإعطاء صورة دقيقة عن وضعيتها المالية وأداءها وفق نظرة اقتصادية ومالية،[15] وليس وفق نظرة قانونية كما كان عليه الحال مع المخطط الوطني للمحاسبة، الذي كانت ترتبط من خلاله المحاسبة بالجباية ارتباطا وثيقا.

وتزيد جودة المعلومة بالنظر إلى أن إعداد القوائم المالية يتم على أساس الخصائص النوعية للمعلومة المالية، التي جاء بها الإطار المفاهيمي (le cadre conceptuel) الذي أصدرته لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) سنة 1989، والمعتمد كذلك في النظام المحاسبي المالي، والذي يعرّف بوضوح قواعد التسجيل المحاسبي والتقييم، وتضمن المبادئ، الفرضيات والاتفاقيات المحاسبية، واحتوى على قواعد واضحة تضمن مزيدا من التناسق وتقلل من عدم الفهم، وسد الثغرات والنقائص التي كان يعاني منها المخطط الوطني للمحاسبة.

3ـ الإصلاح المحاسبي اعتمادا على المعايير المحاسبية الدولية يزيد من فعالية الإصلاح

اعتماد عملية الإصلاح المحاسبي في الجزائر على المعايير المحاسبية الدولية مباشرة، أدى إلى اقتصاد الجهد والزمن والتكلفة، بالاعتماد على معايير محاسبية معترف بها دوليا، وتتماشى مع الظروف والتطورات الاقتصادية باستمرار، بإنتاجها لمعلومة مالية ذات جودة، ويؤدي ذلك إلى تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسات المحاسبية المتطورة في العالم، من حيث الاعتماد في العمل المحاسبي على ركيزة مرجعية ومبادئ موحدة أكثر ملاءمة مع الاقتصاد المعاصر.

4ـ تسهيل دخول المؤسسات إلى الأسواق المالية الدولية

يسمح توحيد المحاسبة دوليا للمؤسسات بالدخول إلى الأسواق المالية الدولية بدون الحاجة إلى إعداد قوائم مالية متوافقة مع متطلبات كل دولة مضيفة، والتقليل من المشاكل المحاسبية المرتبطة بذلك، ويسمح كذلك للمستثمرين بسهولة قياس الأداء بدون الحاجة إلى معرفة خصوصيات المحاسبة المحلية، ويمكن كذلك للشركات الأجنبية أن تدرج أسهمها في السوق المالية المحلية، مما يخفض من تكاليف العمليات الاستثمارية في الشركات المحلية التي يمكن أن تحصل على حاجاتها التمويلية من المستثمرين المحليين والأجانب على قدم المساواة[16]، ويكون ذلك مكلفا في حالة وجود اختلاف في الأنظمة المحاسبية المطبقة دوليا، وكمثال على ذلك ما تحملته المؤسسة الألمانية دايملر بنز "Daimler-Benz" سنة 1993، عند دخولها وتسجيلها في بورصة نيويورك، من تكاليف ناجمة عن تحويل القوائم المالية من المحاسبة الألمانية إلى المحاسبة الأمريكية، حيث توقعت لأجل ذلك إنفاق ما بين 15 مليون إلى 20 مليون دولار كل سنة بعد ذلك[17].

وتسعى المؤسسات إلى دخول بورصات متطورة والإدراج بها، باعتبارها مصدرا مهما في مجال التمويل، نظرا لارتفاع معدلات الادخار بها، وانخفاض تكلفة التمويل الناتجة عن الاستقرار الاقتصادي والسياسي الذي تتمتع به دول متطورة مثل الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي مقارنة بدول أقل استقرارا، لكن هذه الأسواق تشترط بعض الشروط منها تقديم القوائم المالية معدة بالمعايير التي توجد بها هذه السوق أو بالمعايير المحاسبية الدولية.

5ـ المساهمة في رفع تنافسية المؤسسات الجزائرية

تتطلب المعايير المحاسبية الدولية إفصاحا شاملا، واضحا وشفافا عن نتائج ووضعية أنشطة المؤسسة، بنشر معلومة مالية مفهومة وسهلة القراءة من قبل مستعملي القوائم المالية على المستوى الدولي، يمكنهم على أساسها اتخاذ القرارات وإجراء المقارنات، هذه المقارنات تسمح للمستثمرين بالمفاضلة بين الاستثمارات واختيار الأفضل، وعليه تجد المؤسسات نفسها مجبرة على العمل لأن تكون أحسن حتى تحصل على ثقة المستثمرين، في بيئة تتميز بالانفتاح الاقتصادي،[18] وهو ما يحتم على المؤسسات الراغبة في الحصول على رؤوس أموال أن تبرز في قوائمها المالية ما يجعل المستثمر يقبل بالاستثمار فيها. ولتحقيق ذلك، يجب تحسين أداء المؤسسات الجزائرية ورفع تنافسيتها على رؤوس الأموال، وهذا باعتبار أن هذه المعايير تسمح بتقديم الواقع الاقتصادي عن تعاملات المؤسسة، وإعطاء صورة دقيقة عنها وفق نظرة اقتصادية ومالية.

6ـ تعزيز الشفافية والإفصاح بالقوائم المالية

على اعتبار أن النظام المحاسبي المالي في الجزائر مستنبط من المعايير المحاسبية الدولية هو بحد ذاته مؤشر على الشفافية، بحيث بإمكان المستثمر الأجنبي أن يفهم بسهولة القوائم المالية التي تصدرها المؤسسات الجزائرية، بما أنها معدة بنفس القواعد المحاسبية المعترف بها دوليا، ويساهم ذلك في اتخاذ قرارات صحيحة من الأطراف المتعاملة مع المؤسسة، وتسهيل المراقبة الداخلية والتدقيق الخارجي للمؤسسة.

وتحتوي القوائم المالية على العناصر الضرورية التي تعمل على إعطاء صورة صادقة وواضحة عن وضعية المؤسسة وأدائها، خاصة الملحق الذي يحتوي على كل المعلومات التفصيلية والإيضاحات الضرورية من أجل تقديم إفصاح شامل عن المؤسسة، فضمن الميزانية مثلا هناك فصل بين العناصر الجارية وغير الجارية، بما يفيد في حساب المؤشرات والنسب المالية والقيام بالتحليل المالي، بالإضافة إلى بعض المؤشرات الهامة والجديدة مثل الفائض الخام للاستغلال والنتيجة المالية ضمن جدول حساب النتائج، وعندما يكون هناك مستوى عال من الإفصاح يؤدي إلى التقليل من عدم تماثل المعلومات (Asymétrie d'information) بالنسبة للمتعاملين مع المؤسسة والمستفيدين من قوائمها المالية، ويؤدي ذلك بدوره إلى التقليل من تكلفة رأس المال، ويقلل كذلك من التشتت وارتكاب الأخطاء عند إعداد التوقعات والتنبؤات من المحللين الماليين.

7ـ تأهيل مهنة المحاسبة للعمل في الأسواق الدولية

تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر يؤدي إلى تأهيل محاسبين قادرين على العمل قي الأسواق الدولية، ويعمل على تطوير مهنة المحاسبة، ويؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي في المدارس والجامعات بالارتكاز على قواعد محاسبية متشابهة دوليا، بشكل يسمح لممارسي مهنة المحاسبة المتمكنين من هذه المعايير بأداء خدماتهم عبر العالم، خاصة في ظل الانفتاح الاقتصادي وحرية تنقل الأشخاص والخدمات والتي من ضمنها الخدمات المحاسبية.

8ـ تحسين نظامي الاتصال والمعلومات بالمؤسسة

حسب الإطار المفاهيمي للمعايير المحاسبية الدولية، يتشكل مستخدمو القوائم المالية للمؤسسة من سبع (07) فئات، تتمثل في كل من المستثمرين الحاليين والمحتملين، الموظفين، الموردين والدائنين التجاريين، الزبائن، المقرضين، الدولة والهيئات التابعة لها والجمهور،[19] وأهم فئة يتم العمل على تلبية متطلباتها في الإفصاح هي المستثمرون، وليس الدولة مثل ما كان في السابق، وعليه يُشكل النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية فرصة للمؤسسات من أجل تحسين أنظمة المعلومات وجودة الاتصال المالي،[20] بإعادة النظر في تنظيم عملية إنتاجها للمعلومات المالية وإيصالها للمستفيدين منها، وبخاصة المستثمرين، بشكل يجعل من الاتصال المالي الوسيلة الأساسية لتوفير الثقة اتجاه المستثمرين.

9ـ تفعيل دور البورصة

على اعتبار أن المعايير المحاسبية الدولية تظهر فعاليتها بعد إعداد ونشر القوائم المالية، أين يكون بإمكان المستثمرين إجراء المقارنات بين القوائم المالية للمؤسسات، وعلى اعتبار كذلك أن إنتاج معلومة مالية موثوق بها عالميا يؤدي إلى زيادة ثقة المستثمرين في المؤسسات، فإن تطبيق النظام المحاسبي المالي يساعد على تفعيل دور بورصة الجزائر، وزيادة دورها في الاقتصاد الوطني على حساب احتكار البنوك في تمويل الاقتصاد، ويعمل ذلك على تشجيع الادخار والخوصصة وإنشاء شركات مساهمة مقيّدة في البورصة. كما أن تطبيق بعض المعايير المحاسبية يتطلب وجود سوق مالية فعالة يمكن اللجوء إليها لحساب وتحديد بعض القيم، مثل القيمة العادلة بخصوص تقييم الأدوات المالية.

ثانيا: صعوبات ومشاكل تطبيق النظام المحاسبي المالي

بما أن النظام المحاسبي المالي مستلهم من معايير محاسبية ذات خلفية أنكلوسكسونية تختلف جذريا عن المخطط الوطني للمحاسبة المطبق سابقا، فقد كانت لذلك انعكاسات كبيرة على البيئة المحاسبية في الجزائر، ترجمت من خلال الصعوبات والمشاكل المتعلقة بالمحاسبة.

1ـ اختلاف أهداف المعايير المحاسبية الدولية عن أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) هي معايير موجهة بالأساس للتطبيق في المؤسسات الكبيرة التي تعمل في الأسواق المالية الدولية،[21] وتقدم معلومات مفيدة للمستثمرين في هذه الأسواق، أما في الجزائر، فإن أغلب المؤسسات صغيرة ومتوسطة وغير مدرجة بالبورصة، وتختلف إمكانياتها واحتياجاتها للمعلومات عن المؤسسات الكبيرة المدرجة بالبورصات العالمية، بالإضافة إلى أن المعايير المحاسبية الدولية وفق إطارها المفاهيمي، تعتبر أن القوائم المالية تهدف بالأساس إلى تلبية احتياجات المستثمرين في المقام الأول، باعتبارهم الجهة التي تزود المؤسسة برأس المال وهم الجهة الأكثر تحملا للمخاطر، وبالتالي، فإن تزويد المستثمرين بالمعلومات التي يحتاجونها سيلبي معظم ما يحتاجه بقية مستخدمي القوائم المالية من معلومات مالية عامة.[22] لكن في الواقع الجزائري هناك احتياجات أخرى للمعلومات يجب أخذها بعين الاعتبار لاسيما للدولة وإدارة الضرائب، إضافة إلى أن تطبيق بعض المعايير المحاسبية والتعقيدات المرتبطة بها يؤدي إلى تحمل تكاليف معتبرة تؤثر على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، كتحديد خسارة القيمة مثلا من طرف خبراء مؤهلين وتدقيقها بعد ذلك.

2ـ صعوبات التوافق بين النظام المحاسبي والنظام الجبائي

عند إعداد المخطط الوطني للمحاسبة سنة 1975، كانت الجزائر في ظل الاقتصاد المخطط، وعليه كان الهدف الأساسي

من إعداده هو تلبية متطلبات الدولة من المعلومات المحاسبية والمالية وحساب الضرائب، بحيث يعكس المخطط الوطني للمحاسبة القواعد الجبائية التي تريد الدولة تطبيقها، بشكل جعل من المحاسبة ترتكز على نظرة قانونية وجبائية للأحداث والتعاملات، وارتبطت الجباية بالمحاسبة ارتباطا وثيقا، لكن النظام المحاسبي المالي يحتوي على مبادئ وقواعد ذات خلفية أنكلوسكسونية معدة وفق نظرة اقتصادية بحتة،[23] من أهم مميزاتها استقلالية وعدم ترابط (Déconnexion) بين القواعد المحاسبية والقواعد الجبائية، أي أن القواعد الجبائية يتم إعدادها بشكل منفصل عن القواعد المحاسبية، وهو ما أحدث صعوبة في التوفيق بين القواعد المحاسبية والنظام الجبائي القائم، في ظل العناصر الجديدة والتغيرات الكثيرة التي عرفتها العناصر التي تدخل في حساب النتيجة والضريبة على الأرباح كالاهتلاك، خسارة القيمة على التثبيتات، التقييم بالقيمة العادلة، مؤونات التقاعد، تغير الطرق المحاسبية وتصحيح الأخطاء، الإيجار التمويلي، مصاريف البحث والتطوير، الضرائب المؤجلة،...، وبهذا الخصوص، فقد نصت المادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، أنه يجب على المؤسسات احترام التعاريف المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي، مع مراعاة عدم تعارضها مع القواعد الجبائية المطبقة بالنسبة لوعاء الضريبة.[24] وكمثال عن هذا الاختلاف، طريقة الاهتلاك تحدد حسب النظام المحاسبي المالي وفق وتيرة استهلاك المنافع الاقتصادية للأصل الثابت،[25] بينما تنص المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، على أن يطبق بقوة القانون نظام الاهتلاك المالي الخطي على كل التثبيتات.[26]

3ـ صعوبة حساب بعض القيم المطلوبة من المحاسبة الدولية

تجد المؤسسات في الجزائر صعوبة في تطبيق بعض المعايير المحاسبية الدولية، خاصة في ظل غياب سوق مالية فعالة ومتخصصة يتم اللجوء إليها كمرجع لتحديد وحساب بعض القيم، مثل تحديد القيمة العادلة بالنسبة لتقييم الأدوات المالية في نهاية الدورة، أو عند إعادة تقييم التثبيتات، أو تحديد فارق الاقتناء (goodwill) عند حدوث عمليات حيازة أو اندماج بين مؤسسات، فضلا عن التكاليف الناتجة عن المتطلبات من الإمكانيات المالية والمادية التي تتحملها المؤسسات، من أجل جلب الخبراء الماليين والتقنيين للقيام بمختلف الدراسات لتحديد وتقييم الأصول.

فمثلا خسارة القيمة (perte de valeur) على التثبيتات وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 36، حتى يمكن حسابها إذا وجدت مؤشرات على ذلك، يتم تحديد القيمة القابلة للتحصيل (valeur recouvrable) التي تتطلب معرفة القيمة الحالية (valeur actualisée) للتدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة، باستعمال معدل استحداث، ويتم إسناد هذا الأمر إلى خبراء في التقييم، ويتم مراقبته من مدقق خارجي، وهو ما يؤدي إلى تحمل تكاليف إضافية، ويمكن أن يتم هذا العمل كل سنة سواء بتسجيل خسارة قيمة أو باسترجاعها. إضافة إلى صعوبات مرتبطة بالاهتلاك، منها إمكانية اهتلاك أجزاء الأصل الثابت بشكل منفصل (par composants)، وإعادة النظر دوريا في كل من طريقة الاهتلاك، المدة النفعية والقيمة المتبقية، وما ينجر عن ذلك من تعديل في التوقعات والتقديرات.

كذلك بالنسبة للمعيار المحاسبي الدولي رقم 38 الخاص بالتثبيتات المعنوية، حيث يجب أن تميز المؤسسة بين مصاريف البحث التي يجب أن تسجل ضمن الأعباء، ومصاريف التطوير التي تسجل ضمن التثبيتات (الحساب 203 حسب النظام المحاسبي المالي)، وتكمن الصعوبة في معرفة تاريخ بداية ونهاية كل مرحلة، وتمييز المشاريع التي يمكن أن تدخل ضمن مرحلة البحث والمشاريع التي تدخل ضمن مرحلة التطوير.

هذا بالإضافة إلى الصعوبات والتعقيدات المرتبطة بمختلف المعايير الأخرى، خاصة التي تعالج الضرائب المؤجلة (IAS 12)، الإيجار التمويلي (IAS 17) ، المزايا الممنوحة للموظفين (IAS 19)، المؤونات (IAS 37) والأدوات المالية (IAS 32، IAS39، IFRS 9، IFRS 7)....

4ـ مخاطر الاعتماد على القيمة العادلة والتخلي عن مبدأ الحذر

رغم أهمية القيمة العادلة في إعطاء القيمة الحقيقية للأصول في تاريخ إعداد الميزانية، إلا أنها تنطوي على مخاطر عديدة خاصة بالنسبة للأدوات المالية التي تتغير قيمتها مرارا، فحسب النظام المحاسبي المالي، فإن المؤسسة في نهاية الدورة عندما تقيم بعض أدواتها المالية بالقيمة العادلة (الأصول المالية المحتفظ بها لغرض التعاملات)، فإنه إذا وجد فرق بين هذه القيمة والقيمة الدفترية يتم إثبات الفرق وتسجيله محاسبيا كعبء (الحساب 665) أو كإيراد رغم عدم تحققه (الحساب 765)، [27] وهو خروج عن مبدأ الحيطة والحذر الذي ينص على عدم تسجيل الإيرادات إلا إذا حدثت فعلا، والمنصوص عليه في النظام المحاسبي المالي،[28] ويؤثر ذلك على الوعاء الخاضع للضريبة، والمشكلة هنا إذا زادت قيمة الأصل المالي في نهاية الدورة تسجل الزيادة كفائض ضمن الإيرادات ويضاف إلى النتيجة رغم عدم تحققه، ويمكن أن تنخفض قيمته في بداية السنة الجديدة، ويصبح الربح المسجل وهميا، لكن ينجر عنه عبئ ضريبي وإمكانية توزيع أرباح، وهو ما يؤثر بدوره على الوضعية المالية، وقد تسهم القيمة العادلة بالتالي في تبخر النتائج (Volatilité)، وهو أمر ساهم في الأزمة المالية العالمية سنة 2008.

5ـ غياب سوق مالية فعالة

تختلف البيئة الاقتصادية في الجزائر عن البيئة الدولية من حيث غياب سوق مالية نشطة وفعالة، بالنظر إلى العدد القليل من المؤسسات المدرجة ببورصة الجزائر وقلة حجم التداول بها، وهو ما يؤثر على تحقيق أهداف المعايير المحاسبية الدولية، التي تظهر فعاليتها عندما يتم نشر القوائم المالية بالبورصة، وإفادة المستثمرين المحليين والدوليين ومساعدتهم في اتخاذ

القرارات الاقتصادية، عن طريق إمكانية مقارنة القوائم المالية للمؤسسات المدرجة بالبورصة، هذا من جهة، ومن جهة أخرى تظهر أهمية البورصة كذلك من خلال اللجوء إليها في حساب بعض القيم المطلوبة، منها القيمة العادلة عند تقييم الأدوات المالية في نهاية الدورة. وتجدر الإشارة هنا إلى أن دول الاتحاد الأوروبي عندما بدأت في تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في 01 جانفي 2005، كان ذلك كمرحلة أولى إجباريا فقط على المؤسسات المدرجة بالبورصة والتي تعد حسابات مجمعة (Comptes consolidés).[29]

6. تكلفة التكوين المستمر للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية

على اعتبار أن المعايير المحاسبية الدولية متوافقة مع الاقتصاد المعاصر، ويتم على إثر ذلك تحيينها باستمرار، بإصدار معايير جديدة أو تعديل بعض المعايير السابقة، فإن ذلك يتطلب تكوينا مستمرا للإطارات المالية والمحاسبية في المؤسسات، وتحمل بالتالي تكاليف إضافية، خاصة وأن بداية تطبيق النظام المحاسبي المالي في سنة 2010 تطلبت تحمل تكاليف تكوين كبيرة سواء في المؤسسات المعنية بالتطبيق أو مهنيي المحاسبة والمكونين في المدارس والجامعات، وكذلك بالنسبة للنظام الجبائي بالنظر للعلاقة القوية بين الجباية والمحاسبة، وذلك حتى يتم تغيير العادات المحاسبية السابقة، التي قد تحتاج إلى وقت طويل من أجل تغييرها عن طريق التكوين المستمر والخبرة المكتسبة، في ظل التغيرات والمستجدات التي عرفتها المحاسبية بمبدأ تفوق الجوهر الاقتصادي على الشكل القانوني، التقييم بالقيمة العادلة، مؤونات التقاعد، الأصول والخصوم الضريبية المؤجلة،...

7. التوافق بين النظام المحاسبي المالي والمعايير المحاسبية الدولية

في هذا الصدد، تطرح إشكالية توافق النظام المحاسبي المالي مع المعايير المحاسبية الدولية، باعتبار أن النظام المحاسبي المالي صدر سنة 2007 على أساس المعايير الصادرة حتى سنة 2004،[30] غير أن المعايير المحاسبية الدولية متطورة باستمرار تماشيا مع الاقتصاد الدولي، فمثلا بعد الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والانتقادات التي وجهت للمعايير المحاسبية الدولية والقيمة العادلة، تمت إعادة النظر في المعايير الخاصة بالأدوات المالية، وإصدار معيار خاص بالقيمة العادلة (IFRS 13) في سنة 2011، لذلك توجد بعض المعايير المحتواة في النظام المحاسبي المالي قد ألغيت أو عدلت أو عوضت بمعايير أخرى جديدة، مثل المعيار رقم (IAS 14) الذي ألغي سنة 2009 وتم تعويضه بالمعيار(IFRS 8) والمعيار (IAS 31) الذي عوض بالمعيارين (IFRS11) و (IFRS12) بداية من سنة 2013،[31] ولا يحتوي على المعايير الجديدة (IFRS9، IFRS10، IFRS11، IFRS12، IFRS13، IFRS14، IFRS15)، والمعيار الخاص بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الصادر في سنة 2009، إضافة إلى التعديلات والشروحات التي تصدر باستمرار، حتى وإن كان بالإمكان استدراك أي جديد من خلال إصدار مراسيم رئاسية أو تنفيذية، أو من خلال قرارات وتعليمات تصدر عن وزارة المالية والمجلس الوطني للمحاسبة.

8. كثرة البدائل والخيارات

تتيح المعايير المحاسبية الدولية عدة خيارات بين عدة معالجات محاسبية لعمليات متشابهة، هذه الخيارات قد تجعل من المعلومة المالية غير قابلة للمقارنة، حيث تنص كثير من المعايير على وجود بديل مرجعي وبديل أو بدائل أخرى، ولا توجد حدود أو قيود لتطبيق بديل معين، مما يجعل جميع البدائل بنفس المستوى عند التطبيق، وتكمن المشكلة في البدائل التي ترتبط بمعالجة البيانات المحاسبية والتي تؤدي إلى نتائج مختلفة[32].

وكأمثلة عن ذلك، عقارات التوظيف (Les immeubles de placement) التي تتمثل في تثبيتات عينية مخصصة للتأجير، حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 40، يمكن تقييمها بطريقة التكلفة (القيمة الأصلية مطروحا منها مجموع الاهتلاكات وخسائر القيمة)، أو تقييمها وفقا للقيمة العادلة،[33] وكذلك بالنسبة للتثبيتات العينية وفقا للمعيار المحاسبي الدولي رقم 16 والنظام المحاسبي المالي، يتم التقييم بطريقة التكلفة ويمكن كذلك تطبيق طريقة إعادة التقييم،[34] وتعطي الطريقتين نتائج متباينة، ونفس الأمر مع تكاليف الاقتراض كذلك حسب المعيار المحاسبي الدولي رقم 23، يمكن تسجيلها إما ضمن الأعباء أو إضافتها إلى قيمة التثبيت الذي تم الحصول عليه عن طريق الاقتراض[35].

خاتمة

قامت الجزائر في إطار الإصلاح الاقتصادي الرامي إلى الانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، بإجراء إصلاح محاسبي لمواكبة ذلك، يمس بالأساس المخطط الوطني للمحاسبة المتوافق مع مرحلة الاقتصاد المخطط، ومن أجل إعطاء فعالية لهذا الإصلاح تم التوجه نحو المعايير المحاسبية الدولية (IAS/IFRS) المعترف بجودتها دوليا والمطبقة في عدة دول من العالم، وكان ذلك من خلال إعداد وتطبيق النظام المحاسبي المالي المستنبط منها والمتوافق معها بداية من سنة 2010، وهو ما يعمل على تقريب الممارسة المحاسبية في الجزائر من الممارسة العالمية، وتحسين جودة المعلومة المالية وجعلها قابلة للمقارنة دوليا، وما لذلك من أهمية في مساعدة المستثمرين المحليين والدوليين في اتخاذ القرارات الاقتصادية، غير أن تطبيق هذه المعايير بالجزائر رافقته بعض الصعوبات التي مست مختلف الجوانب التي ترتبط بالمحاسبة، لاسيما النظام الجبائي الذي كانت تربطه علاقة قوية مع المحاسبة، والمؤسسات التي تطبق هذه المعايير وما تعرفه من تعقيدات، وذلك بسبب التوجه نحو فلسفة محاسبية مستمدة من النموذج المحاسبي الأنكلوسكسوني، ترتكز المحاسبة من خلالها على نظرة اقتصادية ومالية للأحداث والتعاملات وليس وفق نظرة قانونية وجبائية كما كان عليه الحال مع المخطط الوطني للمحاسبة، بالإضافة إلى أن هذه المعايير تم تصميمها لتكون موجهة بالأساس للمؤسسات الكبيرة المدرجة بالبورصة،

في حين أن النسيج الاقتصادي في الجزائر يحتوي في الغالب على مؤسسات صغيرة ومتوسطة وغير مدرجة بالبورصة.

الهوامش

1- فردريك تشوي، كارول آنّ فروست، جاري ميك، تعريب محمد عصام الدين زايد، مراجعة أحمد حامد حجاج، المحاسبة الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012، ص: 349.

2- Stéphan BRUN, L'essentiel des Normes Comptables internationales IAS/IFRS, Gualino éditeur, Paris, 2004, p: 18.

3- ريتشارد شرويدر، مارتل كلارك، جاك كاثي، تعريب د. خالد علي أحمد كاجيجي، ابراهيم ولد محمد فال، نظرية المحاسبة، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2012، ص: 116

4-MAILLET-BAUDRIER Catherine, Anne LE MANH, les normes comptables internationales IAS/IFRS, BERTI éditions, Alger, 2007, p: 12.

5- ثناء القباني، المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص: 150.

6- بن بلغيث مداني، أهمية إصلاح النظام المحاسبي للمؤسسات في ظل أعمال التوحيد الدولية - بالتطبيق على حالة الجزائر - ، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2004، ص: 113.

7- كتوش عاشور، متطلبات تطبيق النظام المحاسبي الموحد (IAS/IFRS) في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الشلف- العدد السادس - السداسي الأول – 2009، ص: 296

8- نفس المرجع أعلاه، ص: 295

9- قانون رقم 11-07 مؤرخ في 25 نوفمبر 2007 يتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 74 بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص: 03

10- KADDOURI Amar, MIMECHE Ahmed, cours de comptabilité financière selon les normes ias/ifrs et le scf 2007, Enag édition, Alger, 2009, p: 32

11- كتوش عاشور، المحاسبة العامة أصول ومبادئ وآليات سير الحسابات وفقا للنظام المحاسبي المالي (SCF)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011، ص: 57

12- فردريك تشوي، كاروول انفروست، جاري ميك، مرجع سابق، 2012، ص: 350.

13- NAHMIAS Muriel, l'essentiel des normes IAS/IFRS, éditions d'organisation, Paris, 2004, p: 47

14- محمد المبروك أبو زيد، المحاسبة الدولية وانعكاساتها على الدول العربية، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2005، ص: 270

15-MAILLET-BAUDRIER Catherine, Anne LE MANH, Op-cit, 2007, p: 22.

16- حسين القاضي، مأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 80

17- ثناء القباني، مرجع سبق ذكره، 2003، ص: 151.

18- بكيحل عبد القادر، أهمية تطبيق المعايير الدولية للمحاسبة والمعلومة المالية (IAS/IFRS) في الجزائر في ظل الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ومحاسبة، جامعة الشلف، 2009، ص: 115

19- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، معايير المحاسبة والإبلاغ المالي الدولية، ، دار وائل للنشر، الطبعة الثالثة، عمان، 2014، ص ص: 05-04

20-NAHMIAS Muriel, Op-cit, 2004, p : 50

(21)- MAILLET-BAUDRIER Catherine, Anne LE MANH, 2007 , Op-cit, p: 12.

22- محمد أبو نصار، جمعة حميدات، مرجع سابق، 2014، ص ص : 06-05

23-Eric Ducasse, Anne Jallet-Auguste, Stephane Ouvrard, Christian Prat Dit Hauret, Normes comptables internationales ias/ifrs, éditions de boeck université, Belgique, 2005 , p: 48

24- المادة 06 من قانون المالية التكميلي لسنة 2009، الجريدة الرسمية رقم 44 بتاريخ 26 جويلية 2009، ص: 05.

25-قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها، الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص: 09

26-المادة 174 من قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، المديرية العامة للضرائب، الجزائر، 2015، ص: 85.

27- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، الجريدة الرسمية رقم 19 بتاريخ 25 مارس 2009، ص: 71

28- المادة 14 من المرسوم التنفيذي رقم 156-08 مؤرخ في 26 ماي 2008 يتضمن تطبيق أحكام القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، الجريدة الرسمية رقم 27 بتاريخ 28 ماي 2008، ص: 12

29-MAILLET-BAUDRIER Catherine, Anne LE MANH, Op-cit, 2007, p: 07.

30-KADDOURI Amar, MIMECHE Ahmed, Op-cit, 2009, p: 38

31-www.iasplus.com, 10/01/2015 أطلع عليه بتاريخ

32- خالد جمال الجعارات، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص: 27.

33-MAILLET-BAUDRIER Catherine, Anne LE MANH, Op-cit, 2007, p: 61.

34- قرار مؤرخ في 26 جويلية 2008، مرجع سابق، ص: 10

35- نفس المرجع أعلاه، ص: 14.